## محضر الجلسة رقم 268

**التاريخ:** الثلاثاء 14 شعبان 1447هـ (3 فبراير 2026م).

**الرئاسة:** السيد راشيد الطالبي العلمي رئيس مجلس النواب والسيد محمد ولد الرشيد رئيس مجلس المستشارين.

**التوقيت:** ساعة وأربع وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الحادية عشرة والدقيقة العاشرة صباحا.

**جدول الأعمال:** جلسة عمومية مشتركة لمجلسي البرلمان مخصصة لتقديم السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات عرضا عن أعمال المجلس برسم 2024-2025.

---

**السيد راشيد الطالبي العلمي، رئيس مجلس النواب:**

**بسم الله الرحمن الرحيم.**

**والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.**

**السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،**

**السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات المحترمة،**

**السادة الوزراء المحترمون،**

**السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،**

**السيدات والسادة رؤساء الغرف المحترمون،**

**السيدات والسادة رؤساء المجالس الجهوية للحسابات المحترمون،**

**السيدات والسادة مدراء الأقطاب المحترمون،**

طبقا لأحكام الفصل 148 من الدستور، يخصص البرلمان هذه الجلسة لتقديم عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المجلس برسم سنة 2024-2025.

الكلمة للسيدة الرئيس الأول، تفضلي السيدة الرئيس.

نقطة نظام؟ تفضل السيد الرئيس.

**النائب السيد محمد أوزين (نقطة نظام):**

شكرا السيد الرئيس.

أنا أتناول الكلمة في بداية هاذ الجلسة إيلا اسمحتو السيدين الرئيسين، طبقا لأحكام المادة 162 من النظام الداخلي.

طبعا الأمر كيتعلق بسؤال جوهري يهم علاقة الفصل المتوازن بين السلط وتنظيم العلاقة بين السلطة التشريعية وباقي المؤسسات الدستورية كما تنظمها أحكام الدستور.

اليوم غادي نستمعو لعرض السيدة الرئيس الأول المحترمة للمجلس الأعلى للحسابات، وفي آخر أنفاس نهاية الدورة التشريعية.

فمتى سيتم برمجة مناقشة هذا التقرير؟

في نفس الإطار، وبغض النظر عن التأجيل المفروض لمناقشة التقرير إلى غاية الدورة المقبلة للبرلمان، مع ما سيترتب عنه من آثار سياسية واجتماعية وإعلامية بعد نشره، فإن الإشكالية الكبرى، السيد الرئيس، تكمن في سؤال استراتيجي والمتمثل فيما يلي: هل سنناقش المجلس الأعلى للحسابات حول تقريره أم سنكتفي كالعادة بمحاسبة الحكومة والمؤسسات العمومية والأحزاب السياسية والجماعات الترابية حول مضامين التقرير؟

الدستور في الفصل ديالو 148 في الفقرة الأخيرة، كتنص السيد الرئيس، على أن عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات أمام البرلمان كتبعو مناقشة، بينما النظام الداخلي لمجلسنا الموقر كيحصر مناقشة التقرير مع أعضاء الحكومة وفي كلي مجلسي البرلمان.

وهنا السيد الرئيس شي حاجة ما راكباش، دابا أجي نفكرو جميع وبعيدا عن التأويل القانوني الضيق والتفسير المحدود لفلسفة الدستور، بالله عليكم أي معنى وأي غاية مفيدة من مناقشة تقرير مع - أقول بين قوسين - (متهمين) حسب الحالة: حكومة، أحزاب، جماعات ترابية، مؤسسات عمومية دون حضور "سلطة الاتهام" - مرة أخرى بين مزدوجتين- أو "سلطة التقويم" المتمثلة في المجلس الأعلى للحسابات، ودون الحق طبعا في المساءلة ديالو، استفسارو في جلسات المناقشة عن مستنداته في بناء الأحكام، مدى صدقية الأرقام، كيفية صناعة الخلاصات، كيفية التفاعل مع ردود وأجوبة الجهات المعنية بالتقارير.

السياسي، السيد الرئيس، يعلو على الدستورانية بطابعها الفقهي الضيق وعلى التأويل المحتشم لفصول الدستور، لأنه يخدم الغايات الكبرى للدولة وللوطن.

إنه سؤال كبير كيتطلب، السيد الرئيس، عقول كبيرة ترقى بمستوى الوسائط المؤسساتية لتملك القدرة على استلهام سقف فلسفة الدستور بمضامينه الإستراتيجية.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد الرئيس:**

شكرا.

تفضل السيدة الرئيس الأول.

**السيدة زينب العدوي، الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات:**

السلام عليكم جميعا.

**بسم الله الرحمن الرحيم.**

**الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المصطفى الأمين.**

**السيد رئيس مجلس النواب المحترم،**

**السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،**

**السيدات والسادة النواب المحترمون،**

**السيدات والسادة المستشارون المحترمون،**

**السيدات والسادة الوزراء المحترمون،**

**السيدات والسادة ممثلو وسائل الإعلام والصحافة،**

تشرفت برفع التقرير السنوي المتعلق بأنشطة المجلس الأعلى للحسابات، برسم برنامج 2024، إلى جلالة الملك، نصره الله وأيده، بعد أن صادقت عليه غرفة المشورة، بالمجلس في 11 نونبر 2025، طبقا لمقتضيات مدونة المحاكم المالية.

وبعد توجيه هذا التقرير إلى السادة رئيس الحكومة ورئيسي مجلس البرلمان ونشره بالجريدة الرسمية بـ 23 يناير 2026، يسعدني أن أتقدم أمام المؤسسة التشريعية الموقرة بعرض عن أهم أعمال المجلس الأعلى للحسابات، تطبيقا لأحكام دستور المملكة.

إن هذا اللقاء السنوي يعتبر محطة دستورية متميزة، من حيث ترجمة المقتضيات الدستورية إلى واقع مؤسساتي وعملي، ويساهم في تفعيل الأدوار الرقابية للبرلمان، ويجيب على تطلعات المواطنين ويطمئنهم إزاء العمل الجدي، خدمة للصالح العام ويرسخ الثقة لديهم في مؤسسات الدولة.

**حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين،**

يقدم المجلس الأعلى للحسابات تقريره السنوي بشأن برنامج 2024، في ظرفية وطنية تتميز بمواصلة تنزيل الرؤى الملكية السامية، الرامية إلى أن تشمل ثمار التقدم والتنمية كل المواطنين، في جميع مناطق وجهات المملكة دون تمييز ودون إقصاء.

يتزامن أيضا، أيتها السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون، يتزامن إصدار هذا التقرير مع التحول التاريخي الذي عرفته قضية الوحدة الوطنية، ومن الأكيد أن هذا التحول سيمنح زخما متجددا للدينامية التنموية في أقاليمنا الجنوبية، وسيفتح، مما لا شك فيه، آفاقا استثمارية أرحب لإنجاز المزيد من البرامج والمشاريع لصالح المواطنين المغاربة وأشقائهم الأفارقة.

وكما قال جلالة الملك نصره الله وأيده، في خطابه السامي، تزامنا مع اعتماد مجلس الأمن للقرار رقم 2797: "إننا نعيش مرحلة فاصلة ومنعطفا حاسما في تاريخ المغرب الحديث. فهناك ما قبل 31 أكتوبر 2025، وهناك ما بعده"، انتهى النطق الملكي السامي.

هي إذن، أيتها السيدات والسادة النواب والمستشارون، مرحلة جديدة يجب علينا أن نواجهها بكل جدية وتفان، كل في حدود مسؤولياته واختصاصاته وآليات التعاون فيما بيننا، وأن نتحلى على كافة المستويات بروح المسؤولية، روح التآزر، نكران الذات، وأن نسهم بفعالية ومثابرة، في مسيرة النماء التي تعرفها بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لمولانا صاحب الجلالة، نصره الله وأيده.

يأتي أيضا إصدار هذا التقرير السنوي في سياق خاص، يميزه تنظيم انتخابات مجلس النواب خلال الأشهر القادمة القليلة، مما يستدعيه ذلك من تعبئة جماعية مسؤولة ومواطنة، تكرس المكتسبات وتحرص على المصالح العليا لبلادنا، وهذا هو السبيل لتعزيز الثقة في العملية الانتخابية، وبالتالي تحصين المسار الديمقراطي لبلادنا.

كما توجد المحاكم المالية أيضا، وحاليا على بعد أقل من سنة من الانتهاء من تنزيل التوجهات الاستراتيجية برسم 2022-2026، والتي جعلت من الرفع من أثر أعمال المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات - معي يحضر جميع رؤساء الغرف القطاعية والغرف القضائية والغرفة المختصة للتصريح بالممتلكات والسيد الكاتب العام والتنسيقية العامة لأعمال المجلس على يميني. على يساري أيضا رؤساء الأقطاب داخل المجلس الذين يهتمون بأنشطة الدعم وعلى رأسهم السيدة المكلفة بالأخلاقيات. وأمامكم وللمرة الثانية على التوالي يحضر عن كل الغرف وعن كل مجلس جهوي الغرف الثمان غرف داخل المجلس، إثنا عشر مجلس جهوي، يحضر معنا مقررون، مقررو المهمات التي ترون نتائجها في هذا التقرير. وهذا العمل هو يأتي من الجهود التي يقوم بها هؤلاء القضاة - والتي جعلت من الرفع من أثر أعمال المجلس هدفا رئيسيا لها.

وقد تمكن المجلس بفضل انفتاحه على الممارسات الفضلى على الصعيد الدولي وكذا بفضل التعاون المثمر والجاد مع مختلف الأطراف ذات الصلة، ولاسيما السلطات التشريعية، التنفيذية والقضائية من تنزيل مختلف مكونات هذه التوجهات، من خلال برمجة موضوعية ومستقلة وهادفة لمختلف الأعمال الرقابية تقوم على تحليل المخاطر وإنصات مستمر ومتفاعل (l'écoute dynamique)، ومع انتظارات محيطها المؤسساتي. وقد أنجز مؤخرا تقرير في إطار مشروع دولي بين منظمة (l'OCDE[1]) منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومبادرة التنمية للإنتوساي (IDI[2])، حول العوامل غير الرسمية المؤثرة في استقلالية الأجهزة العليا للرقابة، حيث نوه هذا التقرير بالنموذج المغربي، لاسيما من حيث إرساء آليات للتنسيق بين المجلس الأعلى للحسابات ومختلف المؤسسات داخل منظومة المساءلة من أجل توضيح الأدوار المؤسساتية للفاعلين وتحسين تبادل المعطيات والمعارف.

**حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين،**

يعد نشر التقرير السنوي الذي يصدره المجلس الأعلى للحسابات، أيضا محطة لإبراز أعمال مجالس المحاكم المالية.

هذا التقرير نتاج مهمات رقابية دقيقة وموثقة، تستند إلى أحكام الدستور وإلى مدونة المحاكم المالية، وكذا - كما قلت سابقا - إلى منهجية مهنية متطورة، تتماشى مع المعايير الدولية للإنتوساي، مع الحرص طبعا بأخذ بعين الاعتبار للخصوصيات الوطنية والجهوية والمحلية.

كما تقوم على تحليل عميق ومستقل، يستحضر الظروف والإشكاليات الواقعية المحيطة بالتدبير العمومي ومستوى نضجه.

[1] **O**rganisation de **C**oopération et de **D**éveloppement **É**conomiques.

[2] **I**NTOSAI **D**evelopment **I**nitiative.

وقد اخترت هذه السنة، أيتها السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون، اخترت في عرضي أمامكم أن أركز على محورين؛ المحور الأول يستعرض جوانب من تجليات الأثر الفعلي لأعمال المحاكم المالية، المحور الثاني يتعلق بعرض أهم نتائج بعض الأعمال الرقابية ذات الصلة بالمجال الاجتماعي وبالتنمية الترابية.

وسأتطرق من خلال هذين المحورين لأهم العناصر، علما أن التقرير السنوي ومحاوره الرئيسية باللغة العربية وباللغة الفرنسية متوفرة على الموقع الرسمي للمجلس الأعلى للحسابات.

كما قمنا، أيتها السيدات والسادة الأكارم، قمنا لتيسير أعمال مراقبتكم للحكومة، بوضع وإعداد كتيب بخصوص أبرز أعمال المحاكم المالية يتكون من بطاقات تقنية وخطاطات أنفوغرافية تشمل نتيجة جميع الأعمال القضائية ومهمات المراقبة والتقييم التي أنجزتها المحاكم المالية برسم البرنامج 2024، وذلك قصد مساعدة كافة مكونات المؤسسة التشريعية على ممارسة وظائفها الرقابية، إلى جانب عرضي هذا والذي سيتم توزيع كل هذه الوثائق عليكم بعد هذا العرض.

ضمن المحور الأول، أود أن أتناول أهم الخلاصات المتعلقة بتجليات الأثر الفعلي لأعمال المحاكم المالية.

أبدأ بحصيلة الأنشطة القضائية التي تشمل مجالين: مجال التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية ومجال التدقيق والبت في الحسابات.

وفي هذا الصدد، وقبل أن أعرض الحصيلة، أود، أيتها السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون، أود التركيز على مجموعة من الجوانب المهمة المرتبطة بمهمة اختصاص التأديب المالي، (هو اسمه التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية، واختصارا نسميه بالتأديب المالي داخل المحاكم المالية)، أود مشاطرتكم هاته الجوانب، لا سيما ونحن في مشارف استحقاقات انتخابية قادمة، وذلك قصد تدارك أي فهم غير سليم وغير موضوعي للجوانب المرتبطة بهذا الاختصاص. وبالتالي، الانتباه إلى خطورة الاستغلال اللامسؤول لمخرجات أعمال المجلس والمجالس الجهوية للحسابات.

أذكر، أيتها السيدات والسادة الأكارم، أن المهام الأساسية للمحاكم المالية هي الإسهام في تجويد تدبير الشأن العمومي، والارتقاء بأداء المرافق والخدمات المقدمة للمواطنين وللفاعلين الاقتصاديين.

وتتخذ المحاكم المالية، عند الاقتضاء، وكما نص عليه دستور المملكة، عقوبات عن كل إخلال بالقواعد السارية، فعند رصد غرف المجلس القطاعية، وهي خمسة، والمجالس الجهوية للحسابات، وهي إثنى عشر، خلال إنجاز مهمات رقابية، سواء للتدبير مراقبة التدبير أو تقييم البرامج والمشاريع، عند وقوفها على قرائن أفعال (les présomptions d'infraction)، قرائن أفعال تستوجب إثارة المسؤولية، فإنها تسلك عندئذ، إعمالا لأحكام الدستور،ومدونة المحاكم المالية، المساطر المنصوص عليها قانونا، وفق مسار مضبوط وموثق، تؤطره عدة مبادئ تتجلى أساسا في إعمال المسطرة التواجهية واتخاذ القرار بصفة جماعية وقرينة البراءة، فضلا عن توثيق جميع قرائن الأفعال التي قد تستدعي التأديب المالي.

وتحرص المحاكم المالية على تحليل دقيق للأفعال، باستجلاء أسبابها وتقييم مدى تكرارها وأثرها والضرر الناجم عنها.

تستقي أيضا، أيها السيدات والسادة المحترمون، الظروف والملابسات المحيطة قصد أخذها بعين الاعتبار، قبل اتخاذ قرارات بشأن قرائن الأفعال هاته.

تراعي المحاكم المالية أيضا في ممارستها لاختصاص التأديب المالي منهجية تقوم على الموازنة ما بين كلفة المسطرة والرهانات المالية المتعلقة بالأفعال المكتشفة، تحرص على إعمال أدوارها البيداغوجية والوقائية مع جميع المتدخلين وعلى استنفاذ جميع الآليات المخولة لها قانونا، قبل سلوك مساطر داخلها في إطار التأديب المالي، أو إحالة الأمر على السلطة الإدارية المختصة، لمباشرة مسطرة التأديب المالي، أو الإحالة عند الاقتضاء على رئاسة النيابة العامة، إذا تعلق الأمر بقرائن أفعال تكتسي صبغة جنائية.

أعطيكم مثالا على هذا الدور الوقائي والبيداغوجي؛ تحرص المحاكم على إصدار توصيات هادفة بشأن النقائص المسجلة، توجه رسائل إلى الوزراء المعنيين إذا لم ترق هذه النقائص إلى قرائن تستدعي الإحالة في مجال التأديب الإداري للإدارة أو يقوم الرئيس الأول بتوجيه مذكرات استعجالية بشأن الملاحظات التي تكتسي طابعا عاما، وتهم عدة أجهزة عمومية، كما هو الحال في هذه السنة للمذكرة الاستعجالية بخصوص واجب التصريح بالممتلكات.

في هذا الصدد، سجل المجلس أن الإجراءات المتخذة من طرف العديد من الأجهزة العمومية، تفاعلا مع ملاحظات وتوصيات المحاكم المالية، وحتى قبل مباشرة مسطرة إثارة المسؤولية.

وجاء هذا في تقرير السنة الماضية أيضا، مكنت من تحقيق أكثر من 629 مليون درهم تأتى أساسا، أذكر جانبين: تحصيل ديون وواجبات وأتاوى مستحقة بقيمة إجمالية قدرها 278 مليون درهم، ارتفاع منتوج بعض الرسوم والواجبات بمبلغ إجمالي ناهز 290 مليون درهم.

نرجع بخصوص طلبات رفع القضايا في مجال التأديب المالي أمام المحاكم المالية، توصلت النيابة العامة لدى المحاكم المالية - للتذكير في التقرير السنوي لهذه السنة، هناك جزء خاص بأنشطة النيابة العامة لدى المجلس الأعلى للحسابات وبتدقيق، وأدعوكم لقراءتها.

توصلت النيابة العامة لدى المحاكم المالية خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير 2024 إلى غاية متم شتنبر 2025 بما مجموعه 111 طلب، شكلت النيابة العامة لدى المحاكم المالية وهيئات هذه المحاكم المصدر الرئيسي لهذه الطلبات، سواء في إطار تداولها في نتائج التدقيق والتحقيق في الحسابات أو خلال المهام المتعلقة - كما قلت - بمراقبة التسيير أو تقييم البرامج والمشاريع بما مجموعه

83 طلب إحالة داخلية من المجلس من المحاكم المالية، أي بنسبة 75%، في حين لم تتجاوز الطلبات الصادرة عن السلطات الخارجية 28 طلب، همت أساسا طلبا واحدا رفعه وزير التجهيز والماء إلى الوكيل العام للملك لدى المجلس الأعلى للحسابات، و27 طلب رفعها السيد وزير الداخلية إلى وكلاء الملك لدى المجالس الجهوية للحسابات فيما يخص التأديب المالي داخل المحاكم المالية، أي بالنسبة لوزارة الداخلية 25% من مجموع الطلبات.

في سياق الحديث عن إحالة القضايا أمام المحاكم المالية في ميدان التأديب المالي، فإنه من الضروري وضعها في إطارها الموضوعي الذي أراده لها الدستور وتمييزها عن حالات الجريمة المالية، التي يختص بالنظر فيها القضاء الجنائي.

المخالفات التي تنظر فيها المحاكم المالية لا تعني وجود اختلاس أو تبديد للمال العام، ولا تمس نزاهة الأشخاص المعنيين، بل قد يتعلق الأمر في عدة حالات هي أخطاء تدبيرية دون سوء نية، ناتجة عن التطبيق غير السليم للمقتضيات القانونية، أو عدم احترام بعض القواعد والضوابط المسطرية لتدبير المال العام أو بالتقصير في واجب الإشراف، وهي جوانب لا ترقى إلى مستوى الجريمة المالية، فما بين عدم العقوبة والإحالة الجنائية يوجد التأديب المالي (entre la non-sanction et le pénal il y'a la discipline budgétaire au niveau des juridictions financières).

بطبيعة الحال، عندما تقف غرف المجلس القطاعية الخمسة والمجالس الجهوية الاثنا عشر، على قرائن مخالفات أو أفعال قد تستوجب إحالة جنائية، يتم دراستها بموضوعية والتداول بشأنها في هيئات الهيئة الرئيس وعلى الأقل هما خمسة، قبل توجيهها للنيابة العامة لدى المحاكم المالية، لأن الوكيل العام الغرف لا تحيل مباشرة على السيد رئيس النيابة العامة، فالذي يحيل هو السيد الوكيل العام لجلالة الملك لدى المجلس الأعلى للحسابات ووكلاء الملك لدى المجالس الجهوية.

وفي إطار الحرص على إعمال مقاربة موضوعية لمباشرة مسطرة الإحالة من عدمها، أود أن أشير إلى أن النيابة العامة لدى المجلس الأعلى للحسابات تتمتع باستقلالية وظيفية.

وانطلاقا من هذه الاستقلالية الوظيفية، وإعمالا لسلطة الملاءمة التي تؤطر مهامها ضمن مسطرة التأديب المالي، فقد قررت النيابة العامة خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير 2024، إلى غاية متم شتنبر 2025 حفظ ما مجموعه 34 قضية وملف، سواء في مرحلة دراسة طلبات رفع القضايا أمام المحاكم، أو في إطار تتبعها لسير أعمال التحقيق في القضايا الرائجة، وذلك من خلال إصدار مقررات بالحفظ معللة، تم تبليغها إلى الجهات التي طلبت رفع القضايا المعنية.

وبذلك، بلغ إجمالي مقررات الحفظ التي أصدرتها النيابة العامة لدى المحاكم المالية ما مجموعه 132 مقررا بالحفظ خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير 2021 إلى غاية نهاية شتنبر 2025.

بالموازاة، أحال الوكيل العام للملك لدى المجلس الأعلى للحسابات على الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض، رئيس النيابة العامة، خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير 2024 إلى نهاية شتنبر 2025 ما مجموعه 20 ملفا بشأن أفعال قد تستوجب عقوبة جنائية، همّت 20 جهاز موزعا بين 6 أجهزة عمومية للدولة، و13 جماعة ترابية من أصل 1590 جماعة ترابية، يعني 0,8 وجمعية واحدة.

وتبعا للمعطيات المتوصل بها من السيد الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض، رئيس النيابة، في إطار تتبع مآل هذه الملفات - هذه المعطيات توصلت بها مساء البارحة - ملفين يوجدان قيد المحاكمة؛ ملفان قيد التحقيق؛ و14 ملف في مرحلة البحث؛ بينما تم حفظ ملفين اثنين.

وبذلك، فإن عدد الملفات الجنائية، المحالة من طرف الوكيل العام للملك لدى المجلس الأعلى للحسابات، خلال الفترة الممتدة من 2021 إلى 2025 بلغ 55 ملف، بمعدل 11 ملف كل سنة.

وحسب المعطيات المتوصل بها البارحة، من السيد الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض، رئيس النيابة العامة، فقد صدرت قرارات نهائية بشأن 6 ملفات، بينما توجد 5 ملفات قيد المحاكمة و6 ملفات في مرحلة التحقيق و34 ملف في مرحلة البحث، فيما تم حفظ 4 ملفات.

وبالنسبة للشكايات الواردة على النيابات العامة للقضاء الجنائي من طرف الجمعيات أو الأشخاص، وهي معلومات مستقاة البارحة من السيد رئيس النيابة العامة، والتي تستند على تقارير المجلس الأعلى للحسابات، ماشي الوكيل العام للملك لدى المجلس اللي حالها، حالوها إما جمعيات وإما أشخاص: 31 ملف من سنة 2019 لـ 2026؛ تم حفظ 30 ملفا منها؛ في حين شكاية واحدة فقط قيد التحقيق.

بخصوص الشكايات الواردة على المجلس الأعلى للحسابات، من رئاسة النيابة رئيس النيابة العامة للقضاء الجنائي، تفعيلا لمذكرات التفاهم بين المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة والمجلس الأعلى للحسابات وقعناها في 30 يونيو 2021، تيمدنا بالمعلومات وتيطلب منا المعلومات.

تبلغنا من السيد رئيس النيابة العامة، بما مجموعه 79 شكاية خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير 2024 إلى غاية متم دجنبر 2025.

تبين من دراستها أن شكايتين فقط تتضمنان عناصر قد تثير مسؤولية الأشخاص المشتكى بهم، إحداهما شكاية تتعلق بقرائن ذات أفعال صبغة التأديب المالي المحاسبي أمام المحاكم المالية، والشكاية الأخرى تتعلق بقرائن أفعال ذات صبغة جنائية.

بالنسبة للمرحلة الثالثة الشكايات التي يتوصل بها المجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية للحسابات، سجل المجلس بعد تحليلها ودراستها بعمق ومهنية واستقلالية وموضوعية أن غالبيتها لا تفضي إلى برمجة عمليات للتدقيق، ولا إلى إحالات داخل المجلس أو إلى إحالات للقضاء الجنائي أو

إلى حتى التأديب لدى السلطة الإدارية التي عينته.

أعطيكم الإحصائيات: من أصل حوالي 3462 شكاية وردت على المحاكم المالية من فاتح يناير 2024، إلى غاية متم دجنبر2025، حصة الشكايات التي اقترحت بشأنها برمجة مهمات رقابية للتسيير لم تتجاوز 15,7%؛ وتلك التي اقترح بخصوصها تفعيل للمساطر الموجبة للتأديب المالي من طرف المحاكم المالية لم تتجاوز 1,8%؛ في حين أن نسبة الشكايات التي قد تباشر بشأنها الإحالة الجنائية تقل عن 1%.

وعلاقة بإشكاليات التمثلات، الإدراك (la perception) القائمة بشأن ظاهرة الفساد المالي، يلاحظ في بعض الأحيان شعور سائد بأن من يتولى الشأن العام لا يقدم دائما الحساب بالشكل الكافي.

هناك انطباع آخر بأنه هناك وجود أشكال إفلات من العقاب، مع ما يترتب من ذلك من فقدان للثقة في المؤسسات.

لكن، مع الأسف، واقع الحال يبرز أن أضرار وعواقب تمثل الفساد، إذا ما تم تضخيم حجمه والمبالغة فيه، نرى أن أضرار وعاقبة تمثل الفساد لا تقل خطورة عن أضرار الفساد نفسه (Les dommages de la perception et de la corruption sont aussi dangereux que la corruption elle-même, surtout si cette perception est exagérée).

وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى بعض الظواهر التي تسجلها المحاكم المالية بشأن التمثلات المحيطة بالفساد، حيث نعطيكم أمثلة: مباشرة مع ابتداء كل مهمة رقابية في مؤسسة عمومية يؤول الأمر على أنها تهدف إلى التحقيق في جريمة مالية.

في جانب آخر، (la procédure contradictoire)، في جانب آخر يرتبط بمسطرة التواجهية (la contradiction)، المجلس راه تيعمل على مستويين (la contradiction):

(Premier rapport d'observation et le rapport définitif)

عاد قبل كم الإصدار في تقرير سنوي قبل ما نصدرو هنا تنسميوهم مشاريع الإدراج تيمشيو للمعنيين بالأمر ولرئيس الحكومة ولوزير الداخلية ولوزير المالية الوزارات كل حسب الاختصاص كاينين (trois niveaux de contradiction avant la publication).

نعطيكم مثال منين تتكون المسطرة التواجهية، الغرفة لأن كل أعمال المجلس جماعية؛ منين تتمشي فرقة للمراقبة، على الأقل تيكونو فيها اثنين، منين تيرجعو وتيصيبو التقرير ديالهم مشروع تقرير راه هيئة اللي تتشوف فيه، ما نبخسوش أعمال القضاة، هيئة على الأقل هما 5، الرئيس وأربعة، هاذو غير الملاحظات المؤقتة.

تيمشيو لكم، تيمشيو ماشي لكم، للسادة الوزراء، للسادة مدراء المؤسسات العمومية، تيمشيو لرؤساء الجماعات من طرف هذا وتيجاوبونا.

تتجمع الهيئة مرة ثانية، تتعمل تقرير آخر وتتصيفطو ليهم. منين تيتقرر النشر حسب الأهمية وحسب.. تمشيو عاود للمرحلة الثالثة باش نطمأنو حتى واحد ما مظلوم، جميع المسائل اللي كاينة موثقة بوثائقها وبالآليات ديالها.

يبدو قلنا غير تتبدى (une mission) آه مشاو عندو شفار، التمثل الإدراك ديال هذا، الدستور ماذا قال؟ المجلس يقوم بعمله للتحسين، وعند الاقتضاء يعاقب.

المسألة التواجهية المسطرة التواجهية، خلال إنجاز المهمات الرقابية يتم مع الأسف من داخل الجهاز الخاضع للمراقبة عن قصد وعن سوء نية، تسريب ملاحظات - هاذ الشي ما تنقولوش لأنه كاين عواقب على ناس، ما تنقولوش هكذاك هباء منثورا - تسريب ملاحظات أولية واردة في تقارير تمهيدية ذات طابع مؤقت، بينما قد لا تتضمن التقارير النهائية، بالطبع بعد الأخذ بعين الاعتبار الأجوبة، وبعد التداول فيها داخل الهيئة ما تضمنش الكثير مما تم تسريبه.

وفي هذا الصدد، أود أن أثير الانتباه بهذا الخصوص، ونحن على أعتاب استحقاقات انتخابية - كما سبق أن أشرت إلى ذلك وأشار إليه السيد الممثل البرلماني، سبق أن أشرت إلى ذلك - إلى مخاطر التوظيف غير المسؤول والاستعمالات غير الموضوعية لمخرجات وتقارير أعمال المحاكم المالية بصفة خاصة ولتقارير أعمال مختلف أجهزة الرقابة بصفة عامة.

بعد هذه الملاحظات، أيتها السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون، أود أن أعرض العناصر البارزة لحصيلة المحاكم المالية في ميدان التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية بالنسبة لبرنامج 2025، ستجدون أيضا معطيات إلى حدود 2025 باش تنجعلوكم في الراهنية.

التأديب المالي خلال هاذ السنتين 2024-2025، علما بأن معطيات هذه الحصيلة قد تم تحيينها إلى غاية متم دجنبر 2025، فقد بلغ عدد الملفات الرائجة في ميدان التأديب المالي داخل المحاكم المالية 412، تم البت في 130 فيها.

القرارات والأحكام الصادرة: هناك قرارات وأحكام بعدم ثبوت المؤاخذة في 38 ملف؛ هناك قرارات وأحكام بالغرامة بمجموع يناهز 4.6 مليون درهم، همت 92 ملف، منها 11 ملف تم الحكم بشأنها بإرجاع المبالغ المطابقة للخسارات.

عندما يقف المجلس على قرائن مخالفات بأنه عدم الإشراف أو لا تسبب في ضرر للجهاز العمومي، فعندنا في القانون هيئات المجلس في التأديب بعد التحقيق تطالب بالإرجاع، ترجعو 1.3 مليون درهم، المبلغ الإجمالي بالإرجاع والغرامة 5.9 مليون درهم، والغرامات راه تتعرفوها القانون محددها تبقى ضئيلة، ولكن هذا هو القانون.

وفي إطار الملفات الرائجة، مثلت المؤسسات العمومية نسبة 80% من الأجهزة موضوع القضايا المرفوعة أمام المجلس في ميدان التأديب المالي.

على مستوى المجالس الجهوية، همت القضايا الرائجة 141 جهاز، تعلق

الأمر بجهتين؛ 6 أقاليم؛ 5 أجهزة للتعاون بين الجماعات؛ مؤسسة عمومية محلية؛ و25 جماعة؛ ومقاطعتين.

هذه القضايا الرائجة أمام المجلس، تخص 67 شخص تمثل فئات المسؤولين والآمرين بالصرف والآمرين المساعدين 46%؛ بينما همت باقي القضايا رؤساء أقسام ومصالح بنسبة 27%؛ أما الأعوان والموظفون ف27%؛

على مستوى المجالس الجهوية، تهم القضايا الرائجة 345 شخص، موزعين ما بين 160 آمر بالصرف، أي 46% من الملفات الرائجة؛ فئة رؤساء الأقسام والمصالح (les régisseurs)، شسيعي المداخيل، وأعضاء مكاتب مجالس ترابية ومدراء ومراقبين ومحاسب عمومي، 106 مسؤول أي بنسبة 31%؛ أما الملفات الأخرى 79 من 345 فتخص الموظفين بنسبة 23%.

المخالفات المرتكبة في إطار هذه الملفات: 68% منها ترتبط بمخالفة قواعد الالتزام بالنفقات وتصفيتها والأمر بصرفها، الإدلاء إلى المجلس بأوراق غير صحيحة، لا نقول مزورة، ما عندهاش طابع ديال التزوير، القضاء الجنائي هو اللي مختص، هاذي غير صحيحة؛

أما على مستوى المجالس الجهوية للحسابات، 60% من المخالفات المرتكبة تتعلق بعدم احترام النصوص التنظيمية المتعلقة بالصفقات العمومية والقواعد المتعلقة بإثبات الديون وتصفيتها والأمر بصرفها.

حسب التحقيق نتائج التحقيق، حسب المداولات في الملفات التي تم البت فيها، ترجع هذه المخالفات إلى ضعف نظام الرقابة الداخلية أو عدم إرسائه وعدم إرساء تدبير للمخاطر أو ضعف تدبير المخاطر - تيكون داكشي إما إرادي أو غير إرادي - وعدم وضع أو تطبيق دلائل المساطر التي تتضمن الإجراءات الكفيلة بالمراقبة والإشراف والتتبع الفعال لمختلف العمليات وغياب التنسيق بين المصالح، محدودية الموارد البشرية، كما ونوعا أيضا، وضعف ثقافة العمل الجماعي وعدم الحرص على ترشيد الموارد المتاحة.

في هذا الإطار، فإن المجلس يؤكد على أهمية إخراج المشروع المتعلق بالمراقبة الداخلية بالقطاعات الوزارية، لما له من دور في تحسين الحكامة وتدبير المخاطر وضبط إجراءات المراقبة، فعلا إذا ما تم فعلا العمل به في أرض الواقع.

في مجال التدقيق، هذا هو المجال الثاني ديال الاختصاصات القضائية ديال المحاكم المالية، مجال التدقيق والبت في الحسابات - معي السادة رؤساء الغرف القطاعية وهم أيضا مختصون بالتدقيق والبت في الحسابات - تم تقديم أكثر من 29% من الحسابات والبيانات المحاسبية بطريقة لامادية، المسائل تتمشي تدريجيا، من أصل ما مجموعه 4259 حساب وبيان للأجهزة مقدمة من طرف المحاسبين، يعني سنتي 2023-2024، علما بأن أول من بدأ في تقديم حسابه بطريقة لامادية هي إدارة الجمارك والضرائب المباشرة منذ 2019، مما يعكس تقدما متواصلا في مسار إضفاء الطابع اللامادي على الحسابات المقدمة، إذ يسعى المجلس إلى تعزيزه ضمن ورش التحول الرقمي.

سجل المجلس - وهذا شيء مشرف - تفاعل المحاسبين العموميين مع مذكرات الملاحظات والقرارات والأحكام التمهيدية، من خلال إرجاعهم لما يناهز 16.5 مليون درهم لفائدة خزينة الأجهزة المعنية قبل صدور القرارات والأحكام النهائية في إطار البت في الحسابات.

وأسفرت عمليات التدقيق والبت عن إصدار ما مجموع 5099 قرار وحكم نهائي، موزع بين 4838 قرار وحكم بإبراء الذمة، و261 قرار وحكم بالعجز في حسابات المحاسبين العموميين، مبلغ العجز كان 58.7 مليون، ردو 16.5 مليون قبل القرار النهائي، وتحكم عليهم بالعجز في 58.7 مليون.

تبرز أيتها السيدات والسادة الأكارم، تبرز هذه الحصيلة العامة في مجال التدقيق والبت في الحسابات، استنتاجين اثنين:

الأول، أن 95% من القرارات والأحكام النهائية الصادرة عن المحاكم المالية تتعلق بإبراء الذمة (Quitus)، بينما لا تشكل القرارات والأحكام القاضية بوجود عجز سوى 5%؛

الملاحظة أو الاستنتاج الثاني، إن مبالغ العجز الناتجة عن اتخاذ الإجراءات الواجبة في مجال تحصيل الموارد من طرف المحاسبين العموميين، شكلت 95%، العجز اللي تيخص تحصيل الموارد من العجز، مقابل 5% بالنسبة للمخالفات المتعلقة بصحة النفقة (la validité de la dépense)؛

تثير هذه الوضعية إشكالية نجاعة اختصاص التدقيق والبت في الحسابات، وذلك بالنظر إلى كلفة المسطرة ومحدودية نظام المسؤولية الحالي. نظام المسؤولية الحالي يجب أن يغير في ظل التطورات التي عرفها التدبير العمومي، لا سيما على إثر اللجوء المتزايد إلى الرقمنة والإصلاحات التي جاء بها القانون التنظيمي لقوانين المالية - معنا السيدة وزيرة المالية، وتعرف هذا الملف جيدا - الهادفة، انتقلنا من مقاربة التدبير المرتكِز على الوسائل لمقاربة التدبير المرتكز على النتائج، وانتقلنا أيضا من المحاسبة la comptabilité) (de caisse دخل-خرج، إلى محاسبة الأداء، انتقلنا إلى محاسبة الاستحقاق (la comptabilité d'engagement)، مشينا من la comptabilité) (de caisse ورجعنا لـ (la comptabilité d'engagement)، إذن خصنا هاذ نظام المسؤولية ديال المدبر العمومي خصو يتغير.

على هذا الأساس، يدعو المجلس إلى إعادة النظر في نظام مسؤولية المدبرين العموميين المعمول به حاليا، علما أن مشروع مدونة المحاكم المالية الذي يوجد حاليا قيد الإعداد يستحضر هذا الإصلاح.

**حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين،**

فيما يتعلق بالتصريح الإجباري بالممتلكات، يؤكد المجلس على أهمية الملاحظات والتوصيات التي أبداها بخصوص إصلاح منظومة التصريح الإجباري بالممتلكات برمتها، والذي سبق أن تناوله ضمن تقاريره السنوية، وأصدر مذكرة استعجالية بهدف توفير الشروط لإرساء أرضية أكثر ملاءمة وتفعيل مراقبة أكثر نجاعة.

ويواصل المجلس تدبيره لعمليات التلقي ومراقبة الامتثال لواجب الإدلاء بالتصاريح بالممتلكات، حيث يسجل في هذا الصدد تحسنا متواصلا لنسب التصاريح المودعة، فقد بلغت نسبة الامتثال لواجب تجديد التصريح بالممتلكات 100% على مستوى فئة أعضاء الحكومة والشخصيات المماثلة لهم وأعضاء مجلسي النواب والمستشارين وأعضاء المجلس الأعلى للاتصال السمعي والبصري وقضاة المحاكم المالية، ومعدل الامتثال 94% بالنسبة لفئة منتخبي الجماعات الترابية والغرف المهنية، وأمامكم (les slides) راه هما تيبينو لكم بطريقة (infographique, schématique) هذه الأرقام.

أما بخصوص فئة الموظفين والأعوان العموميين للدولة والمنشآت العامة والهيئات الأخرى، فبلغ متوسط هذه النسبة 86%، علما أنها وصلت إلى 100% بالنسبة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزارة الداخلية والوزارة المنتدبة المكلفة بالاستثمار والوزارة المنتدبة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والوزارة المنتدبة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة.

وقد حصر المجلس عدد الملزمين المخلين بواجب الإدلاء بتصاريح - هاذي بالنسبة (les fonctionnaires) - بتصاريح بداية المهام ونهايتها، بالنسبة لفئة الموظفين والأعوان العموميين ما مجموعه 8116 ملزم، امتثل منهم إثر توجيه قوائم بأسمائهم إلى السلطات الحكومية المعنية امتثل منهم 3154، 39% امتثلوا.

تباشر المحاكم المالية بشأن الملزمين المتبقين حوالي 4962 ملزم (61%) إجراءات الإنذار للمخلين، سواء بواجب التصريح الأولي أو تجديد التصريح أو التصريح النهائي، تحت طائلة تحريك مسطرة العقوبة الإدارية أو الإحالة إلى المحكمة المختصة لاتخاذ العقوبات الجنائية المنصوص عليها.

وأغتنم، أيتها السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون، هذه المناسبة لأشير بأن شهر فبراير الجاري يتزامن مع موعد تجديد التصاريح بالنسبة لفئة منتخبي الجماعات الترابية والغرف المهنية. فعلى الملزمين من هذه الفئة البالغ عددهم 10.615 ملزم إيداع تصاريحهم التجديدية بالمجلس الجهوي للحسابات المختص.

كما يتعين على الملزمين المخلين بواجبهم في هذا المجال، تسوية وضعياتهم.

في ميدان آخر، ضمن صلاحياته الدستورية، سبق للمجلس أن نشر في ماي 2025 نتائج تدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية وفحص صحة نفقاتها برسم الدعم العمومي للسنة المالية 2023 والتواصل بشأن هذا التقرير.

وفي إطار التتبع المنتظم لوضعية المبالغ غير المستعملة برسم الدعم السنوي، بتنسيق مع وزارة الداخلية التي يوجد بها الصندوق الخاص بهذا التمويل، وكذا التي يتم صرف.. سجل المجلس مواصلة عملية الإرجاع التي يتتبعها عن كثب، حيث قام 24 حزبا إلى حدود متم يناير 2026، بإرجاع ما مجموعه 36.03 مليون درهم. في المقابل، حصر المجلس مبالغ لم يتم إرجاعها بعد بقيمة 21.85 مليون - هاذي راه ماشي اختلاس للمال العام، هاذي راه في صدد الإرجاع- حث المجلس بشأنها وزارة الداخلية على دعوة الأحزاب السياسية المعنية إلى تسوية وضعيتها وإرجاع ما بذمتها إلى الخزينة العامة.

في هذا الصدد، يثمن المجلس المكانة التي ارتقت إليها بلادنا في التقييم الدولي ضمن المنهجية المعتمدة لدى منظمة (l'OCDE) منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، بعد حصول بلدنا على التصنيف الكامل 7/7 إلى جانب ثلاثة بلدان فقط هي كندا، النرويج ومولدوفيا. فيما يخص المؤشر المتعلق بآليات مراقبة تمويل الأحزاب السياسية والحملات الانتخابية، هذا هو المؤشر الوحيد اللي عندنا فيه إيجابي مع (l'OCDE).

وفي هذا السياق، يتعين بذل المزيد من الجهود من أجل إرجاع مبالغ الدعم غير المستحقة أو غير المستعملة أو غير الموثقة أو المبررة 21.85 مليون درهم؛ يجب أيضا تقوية قدرات الأحزاب السياسية في التدبير الإداري والمالي والمحاسبي.

ينوه المجلس أيضا بالتعديلات المضمنة في مشروعي القانونين التنظيميين المتعلقين بالأحزاب السياسية وبمجلس النواب، التي أخذت بعين الاعتبار مقترحات وتوصيات المجلس الأعلى للحسابات، وهذا هو إحداث الأثر التي توخته التوجهات والإستراتيجية للمحاكم المالية 2022-2026، توصيات المجلس الأعلى للحسابات الرامية إلى تعزيز الشفافية والنجاعة في تدبير مالية الأحزاب وتقوية آليات مراقبة مصادر تمويلها بما يضمن مشروعيتها، والتي من شأن العمل الفعلي بها واحترامها أن يزيد من ثقة المواطن المغربي في العمليات الانتخابية والمسار الديمقراطي.

**حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين،**

تحرص المحاكم، في إطار توجهها الاستراتيجي لإحداث الأثر، على التتبع المنتظم لتنفيذ التوصيات الصادرة ضمن تقاريرها، وذلك بتقييم مدى تفاعل الأجهزة المعنية مع مخرجاتها، لقياس الأثر الفعلي للمهام الرقابية المنجزة، فضلا عن تحديد العوامل والإكراهات التي حالت دون تنفيذها.

وسعيا إلى تحسين التعبئة الناجعة للمنصة الإلكترونية المحدثة لهذا الغرض منذ سنة 2022، نظم المجلس لقاءات مع ممثلي 26 قطاع وزاري للتواصل وتفسير ما يجب تفسيره.

في هذا الصدد، بالنسبة للتوصيات المبرمج تنفيذها قبل متم سنة 2025، سجل المجلس أن نسبة التوصيات المنفذة كليا بلغت 40%، في حين أن 44% توجد في طور الإنجاز و16% لم يشرع بعد في إنجازها.

وترجع الأجهزة المعنية - تمشيو للأسباب، ما تنقولوش غير هاذ المعدل وهاذ، مشينا للأسباب - الصعوبات في تنفيذ بعض التوصيات، إلى ارتباطها ببرامج وإصلاحات ذات طابع استراتيجي تتطلب مدة زمنية أكبر لتنفيذها، أو ترجع إلى إكراهات متعلقة بمدى التنسيق والتعاون بين الأطراف المعنية، أو إلى كون بعض التوصيات تكتسي طابعا قانونيا أو مؤسساتيا، مما يجعل

تنفيذها رهينا بإكراهات الزمن التشريعي أو التنظيمي، أو إلى إكراهات مرتبطة - كما قلت سابقا - بمحدودية الموارد المالية أو البشرية أو ذات صلة بصعوبة في تعبئة الوعاء العقاري.

وقد ساهم تنفيذ توصيات المجلس بشكل كلي أو جزئي في إحداث أثر إيجابي على تدبير عدة مجالات ذات وقع اجتماعي واقتصادي ومؤسساتي.

ويمكن الاطلاع على أمثلة من هذه الآثار الإيجابية في الصفحة 30 من الكتيب الذي سيوزع على السيدات والسادة النواب والمستشارين.

وجدير بالذكر أن المحاكم المالية تقوم، عند الاقتضاء، بتفعيل آليات المساءلة في الحالات التي يثبت أن عدم تنفيذ توصيات ترتب عنه ضرر بالجهاز المعني أو أدى إلى تعثر أو عدم إنجاز مشاريع ذات أهمية لفائدة المواطن أو في حال الوقوف على فوارق جوهرية بين نسبة التنفيذ المصرح به -تيصرحو لينا وثائقيا بنسبة، منين تيمشي فريق المهمة ديال التتبع حيث مهمة تتبع التوصيات راه ولت من اختصاص المجلس الأعلى للحسابات منذ 2016، منين تيمشي فريق المراقبة لعين المكان تيلقى بأنه أدلى غير بمعطيات غير صحيحة، وهذه يمكن أن تكون محل متابعة - بين نسبة التنفيذ المصرح بها وثائقيا ونسبة التنفيذ الحقيقية التي يتم حصرها من خلال مهمات في عين المكان، لتتبع تنفيذ التوصيات.

**حضرات السيدات والسادة النواب،**

شوف تطرقنا إلى المحور الخاص بأثر نتائج بعض الأعمال الرقابية القضائية.

الآن المحور الثاني يعرض أهم نتائج بعض الأعمال الرقابية، وسأركز على المجال الاجتماعي وعلى التنمية الترابية، لما يحظى به هذان المجالان من أهمية، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، التي يحظى بها في تحسين ظروف عيش المواطنين وترسيخ العدالة الاجتماعية وتحقيق التنمية الترابية.

من هذا المنطلق، واصل المجلس تتبعه لتنزيل الورش الملكي.. - إيلا سمح السيد الرئيس، هناك حديث في الجانب الأيسر ويعيق إيلا سمحتم السيد الرئيس.. - ومن هذا المنطلق، واصل المجلس تتبعه لتنفيذ وتنزيل الورش الملكي للحماية الاجتماعية للسنة الرابعة على التوالي، وأفرد برسم برنامجه السنوي 2024، مهمة رقابية حول التأمين الإجباري عن المرض (l'AMO[3]) كأحد المكونات الرئيسية لهذا الورش.

في هذا الصدد، فإذا كان عدد المسجلين ضمن منظومة (l'AMO) قد عرف تقدما ملحوظا، حيث بلغ 31.94 مليون شخص عند متم سنة 2024، فإن العدد الإجمالي للمستفيدين فعلا من التأمين، أي المنخرطين الذين يتوفرون على حقوق مفتوحة يبلغ 25.6 مليون شخص، أي ما يعادل نسبة تغطية فعلية في حدود 70% برسم نفس الفترة.

تعرف أنظمة (l'AMO) نعم 24، لا استسمح 24. وتعرف أنظمة (l'AMO) اختلالات في توازنها المالية، ومن أهم أسباب هذه الوضعية: غياب الآليات الكفيلة بضبط نفقات أنظمة التأمين، هذه النفقات، نفقات التأمين تزايدت خلال الفترة 2022-2024 بوتيرة تناهز 83%، تفوق نسبة نمو الموارد التي لم تتجاوز 36%. وتتأثر الموارد، موارد هذه الأنظمة بعدة عوامل منها المخاطر المرتبطة بتأخر أو عدم أداء المشغلين للاشتراكات وكذلك تلك المتعلقة بنوعية ومدى موثوقية المعطيات المصرح بها.

على سبيل المثال سَجَّل نظام أجراء القطاع العام عجزا إجماليا متواصلا منذ 2021 رغم انخفاضه من 1.51 مليار درهم سنة 2021، إلى 861 مليون درهم سنة 2024. بالإضافة إلى تراجع احتياطه (réserve) إلى 5.56 مليار درهم، أي دون الحد الأدنى القانوني المحدد في 7 ملايير درهم.

سجل نظام التأمين الخاص بالمهنيين والعمال المستقلين فائضا سنة 2024، لكنه لا يكفي لضمان استدامته، علما أن سنة 2023 عرفت عجزا تقنيا يقارب 391 مليون درهم، كما سجل نظام التأمين الخاص بالأشخاص القادرين على دفع الاشتراك دون مزاولة أي نشاط، سجل عجزا حادا بلغ 425 مليون درهم سنة 2024، (il faut rapporter les chiffres à la date)، وفي نفس السياق، سجل نظام (AMO) التضامن ارتفاعا في مؤشر النفقات مقابل المساهمات من 16% إلى 94% بين سنتي 2022 و2024، مما قد يشكل تهديدا لاستدامته على المدى المتوسط.

على ضوء هذه التحديات التي تواجهها منظومة الحماية الاجتماعية، يوصي المجلس بتحيين وتقييم نظام وآليات الاستهداف المعمول بها، طبقا لمقتضيات القانون المتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي، يوصي بتفعيل الوكالة الوطنية للسجلات وكذا المرسوم الصادر بتطبيقه.

وفي نفس السياق، يوصي المجلس بالقيام بصفة دورية بالدراسات التقويمية ذات الصلة بنجاعة مكونات الحماية الاجتماعية، خصوصا تلك التي تمولها ميزانية الدولة، ويحث على تعبئة وتنويع مصادر تمويل مستدامة لكافة مكونات الحماية الاجتماعية، والتنسيق والملاءمة بين سياسة الحماية الاجتماعية والسياسات العمومية الأخرى في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

كما يوصي المجلس بإرساء إطار للتدبير المالي خاص لنظام (l'AMO) يحدد أساسا مبالغ موارده ونفقاته السنوية، ويمكن من تتبع توازنه واستدامته، ويوصي أساسا بتطوير نظام معلوماتي يدمج مختلف مكونات هذا التأمين.

يحث أيضا المجلس، على تسريع برنامج تطوير وتأهيل المؤسسات الاستشفائية العمومية، باعتبارها رافعة أساسية للتغطية الصحية العامة قصد توفير عرض العلاجات، وتحسين جودة الخدمات الصحية في القطاع العام التي لم تستقطب سنة 2024 سوى 9% من إجمالي النفقات المفوترة التي يصرفها نظام (l'AMO) مقابل 91% بالنسبة للقطاع الخاص.

**حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين،**

الجانب الثاني وهي برامج التنمية، خصوصا التربية المندمجة: تمثل هذه البرامج أحد أهم روافع تسريع التنمية الترابية وتقليص الفوارق الاجتماعية

[3] **A**ssurance **M**aladie **O**bligatoire.

والمجالية وترسيخ مبادئ العدالة المجالية لما توفره من التقائية بين مختلف الفاعلين وعلى إنجاز نتائج ملموسة وقابلة للقياس.

سجل المجلس نتائج هامة بخصوص منجزات برنامج "تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية"، إلا أنه وقف بالمقابل على استمرار مجموعة من التحديات التي تعيق بلوغ الأثر التنموي المنشود في تقليص الفوارق الترابية وتوسيع الولوج إلى المرافق والخدمات العمومية والأساسية، وذلك بالنظر إلى أوجه القصور المسجلة، سواء في التشخيص، في دقة الاستهداف وتوازن توزيع التمويل بين القطاعات.

وقد خلص المجلس إلى أن أغلب المشاريع المنجزة، رغم أهميتها في تحسين جودة البنية التحتية القائمة، انصبت على صيانة وتأهيل وإعادة تأهيل مرافق وبنيات قائمة أكثر منها من توسعة أو إنشاء مرافق جديدة، علما أن الأهداف الجوهرية لهذا البرنامج ترمي أساسا إلى تعزيز العدالة المجالية، من خلال توسيع التغطية بالخدمات الأساسية لفائدة المناطق والولوج إليها، خاصة في الوسطين القروي والجبلي والتي ما زالت تفتقر إلى مرافق وخدمات.

وفي هذا الإطار، وبالموازاة، أود، أيتها السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون، أود أن أتقاسم معكم أهم خلاصات مهمات رقابية وتقييمية أنجزتها المحاكم المالية بخصوص استراتيجيات وبرامج ومشاريع عمومية من أجل استخلاص الدروس والعبر بالنسبة للبرامج المستقبلية وتفادي الأسباب التي قد تعيق الأهداف المتوخاة منها، لا سيما ونحن بصدد مرحلة جد هامة يميزها تفعيل التوجيهات الملكية السامية، الواردة في خطاب العرش لسنة 2025 وفي الخطاب الملكي السامي بتاريخ 10 أكتوبر 2025، بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية الحادية عشرة، والتي دعت إلى إطلاق جيل جديد من برامج التنمية المندمجة، توجيهات صاحب الجلالة، التي دعت إلى إطلاق جيل جديد من البرامج التنموية الترابية المندمجة، يتسم بقدر أعلى من النجاعة، من الاستدامة، من الأثر الملموس على المواطن.

في هذا الإطار، يؤكد المجلس أن جودة بلورة البرامج التنموية المندمجة وضعها (l'élaboration) بلورة البرامج التنمية المندمجة تعد محددا رئيسيا لمدى تحقيق الأثر الملموس على المواطن والمجال، مما يستوجب إعداد تشخيص مجالي وقطاعي دقيق، يستند إلى نظام معلومات ترابي محين ومتكامل، مع تحديد أهداف قابلة للقياس تواكبها مشاركة فعالة لجميع الأطراف المعنية.

يؤكد المجلس في هذا الصدد ضرورة تسريع وتيرة تنزيل الميثاق الوطني للاتمركز الإداري، باعتباره عاملا مؤثرا في كفاءة التدبير الترابي، حيث لم تتجاوز نسبة تنفيذ خارطة الطريق الخاصة بهذا الميثاق 36% إلى غاية نهاية 2024.

يوصي المجلس أيضا، عند بلورة ووضع برامج التنمية المندمجة باستحضار مقومات كل مجال ترابي بتفرعاته الإدارية وخصوصياته الثقافية والسوسيولوجية ومراعاة ما تتميز به المناطق القروية والجبلية من تشتت للسكن واعتماد حلول فعالة ومبتكرة للاستجابة لحاجيات ساكنتها، من خلال تعزيز التمدرس المتنقل وتشجيع تقديم الخدمات الطبية عن بعد وكذا تكثيف مبادرات القوافل الطبية المتخصصة، مع الحرص على الأخذ بعين الاعتبار حاجيات وخصوصيات كل منطقة بتفرعاتها من المناطق المستفيدة.

يحث المجلس أيضا على إشراك المندوبية السامية للتخطيط والمرصد الوطني للتنمية البشرية في رصد مؤشرات التنمية المجالية، الاستفادة أيضا من خبرات جامعاتنا الوطنية ومراكز البحث في مجالات الجغرافية الاقتصادية (la géographie économique) والسوسيولوجيا الترابية (la sociologie territoriale)، لتحسين دقة الاستهداف.

يوصي المجلس بتحري أساسا بتحري الواقعية عند إعداد البرامج والمشاريع وتفادي الإعلان عن برامج غير واقعية، نقول (l'éffet d'annonce) من خلال الحرص على تحديد أهداف ومشاريع قابلة للتنفيذ وفق القدرة الفعلية على تعبئة الموارد المالية الضرورية وإمكانية الإنجاز في الأجل الزمني المحدد، بما يعزز موثوقية التخطيط الترابي، ومصداقية الالتزامات العمومية والثقة في المؤسسات.

في هذا الصدد، لاحظ المجلس من خلال مهمات رقابية عملناها في 2023، مهمة رقابية منجزة سنة 2023 أن من بين 78 اتفاقية موقعة أمام أنظار صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، ما بين سنتي 2008 و2020 لم يستكمل تنفيذ الأشغال بخصوصها إلا في 32 برنامج، بغلاف مالي ناهز 16.6 مليار درهم، أي ما يعادل 41% من حيث العدد، و9% من حيث المبلغ.

كما سبق للمجلس أن سجل أن معدل إنجاز المشاريع المندرجة ضمن عقود برامج بين الدولة والجهات خلال الفترة من 2020 إلى 2022، عقود البرامج الراجعة للفترة 2020-2022 لم يتجاوز 9%، علما أنه لم يتم التأشير على أي عقد برنامج جديد برسم الفترة 2022-2027.

وبشأن تقييم مجموعة من برامج التنمية الترابية المندمجة من الجيل القديم أو الجيل الآخر التي ترجع إلى الفترة 2008-2022، تبين أن نسبة البرامج التي اكتملت مشاريعها لا تتجاوز من حيث العدد 26%، ومن حيث المبلغ 14%، أي 41 برنامج فقط بتكلفة 6.3 مليار درهم من أصل 158 برنامج مندمج بغلاف مالي قدره 45 مليار درهم.

هاذي البرامج ديال التنمية المندمجة للأجيال السابقة، وترجع إلى الفترة 2008-2022 العدد 26%، المبلغ 14%.

يدعو المجلس أيضا، إلى الانتقال من مقاربة كمية (une approche quantitative) في التتبع تقتصر على معدلات الإنجاز أو استهلاك الاعتمادات، تنقولو (le pourcentage de paiement, le

(pourcentage d'engagement إلى الانتقال إلى مقاربة نوعية قائمة على قياس الأثر الفعلي على المواطن وعلى الاقتصاد المحلي والترابي.

يرى المجلس أن بلوغ الأهداف المتوخاة من برامج التنمية الترابية يقتضي إرساء مقاربة أكثر تكاملا، تعزز التنسيق المسبق بين المتدخلين، وتضمن الربط الفعلي بين التمويل والنتائج، بما يسهم في تسريع وتيرة الإنجاز وتأثير الأثر التنموي للاستثمار العمومي، فقد سجل المجلس أن ضعف التنسيق المسبق، تأخر إعداد الدراسات التقنية، عدم تعبئة العقار في الوقت المناسب، إلى جانب تفاوت القدرات التدبيرية بين الفاعلين الترابيين، هذه العوامل شكلت أبرز العوامل التي حدت من تحقيق الأهداف المبرمجة داخل الآجال المحددة.

وقد ثبت للمجلس من خلال مُهماته أن إغفال العناصر المتعلقة باستغلال المنشآت والمشاريع وصيانتها، إغفالها عند التصور الأولي لبرامج التنمية أدى إلى عدم تحقيق الأهداف المتوخاة، فقد سجلت المحاكم المالية أن تعثر عدد من المشاريع المنجزة يرجع إلى غياب تصور مسبق لاستغلالها وعدم استحضاره إلا بعد إنجاز المشروع والانتهاء من المشروع وعدم تحديد الجهة المسؤولة عن التشغيل والصيانة وتأخر تسليم المنشآت وإبرام وتأخر إبرام الاتفاقيات الخاصة بها.

كما أن إغفال الجوانب المالية المرتبطة بالصيانة والاستدامة عند إعداد التركيبة المالية لعقود البرامج والاتفاقيات تتسبب في عدم قدرة الأطراف المعنية على تغطية نفقات التشغيل والصيانة.

على سبيل التذكير، أبرزت المجالس الجهوية الاثنا عشر للحسابات، من خلال مهمة موضوعية في سنة 2021 أن نسبة المشاريع التي تعرف صعوبات على مستوى الاستغلال بلغت حوالي 48% من أصل ما مجموعه 2635 مشروع متعثر.

وتحرص المجالس الجهوية بالنسبة لجميع هذه الصعوبات والتأخير في هذه البرامج، تحرص على تتبع الإجراءات المتخذة في هذا الإطار، من أجل تجاوز صعوبات استغلال هاته المشاريع.

محور آخر يخص جاذبية المجالات الترابية للاستثمار، نقطة أخرى تخص جاذبية المجالات الترابية للاستثمار الخاص: إن توفير العقار، الوعاء العقاري، سواء في الوسط الحضري أو الوسط القروي، يعتبر من أهم عوامل تحفيز الاستثمار، ومن تم المساهمة في هذه التنمية الترابية ذات الوقع، التي تطمح فيها جميع مكونات مجتمعنا.

يعتبر توفير الوعاء العقاري أهم عوامل تحفيز الاستثمار، ويستدعي اعتماد استراتيجية عقارية وطنية مندمجة، تضمن انسجام تدخلات مختلف الفاعلين وتيسير ولوج المستثمرين إلى العقار، مع الحرص وفي الواقع على إرساء الآليات المناسبة لاسترجاع العقارات والأملاك العامة التي تم الاستيلاء عليها أو استغلالها بشكل غير قانوني واتخاذ الإجراءات القانونية عند الاقتضاء في الموضوع.

كما أن غالبية المجالات الترابية ببلادنا تتوفر على مؤهلات طاقية، تجعل منها مناطق استقطاب لاستثمارات واعدة على المستوى الوطني مثل الطاقات المتجددة، إذ على الرغم من بلوغ حصتها الإجمالية - الطاقات المتجددة - في المزيج الكهربائي 45.3 سنة 2024، فإن مساهمتها في إنتاج الكهرباء لم تتعد 26.7% على الصعيد الوطني، مما استلزم مواصلة الاعتماد الواسع على الطاقات الأحفورية في إنتاج الكهرباء.

وفي هذا الصدد يؤكد المجلس على ضرورة تسريع الاستثمارات، خاصة في مجال الطاقة الشمسية، وكذا في شبكة نقل الكهرباء، ولا سيما مشروع الطريق السيار الكهربائي الرابط بين الداخلة والدار البيضاء، بقدرة 3 جيغا واط، وبتكلفة تقارب 30 مليار درهم في إطار شراكة بين القطاع العام والخاص، علما أن الدعوة إلى إبداء الاهتمام (l'appel à manifestation d'intérêt) أعلن في أكتوبر من سنة 2023 من أجل تنفيذ هذا المشروع، ولم يتم توقيع الشراكة المذكورة إلا في ماي 2025.

وارتباطا أيضا بإشكاليات التنمية الترابية وبالاستغلال الأمثل لحجم الموارد المائية المتوفرة، فإن الأمطار الأخيرة والثلوج التي أنعم الله بها - الله يجعلها، الله يعطيها لينا على قد النفع، بقدر النفع - التي أنعم الله بها علينا، حملت معها بوادر موسم فلاحي جيد، ومكنت من تحسين معدلات ملء السدود في غالبية جهات المملكة، وبالتالي من تجاوز منطقة الخطر في مجال الماء الشروب على الأقل على المدى القريب، غير أن تدبير المياه سواء في الجهات المعروفة بالوفرة (les régions d'abondance) أو الجهات التي تعاني الندرة (les régions de rareté) أو في ظل ظروف تعاقب فترات مناخية متباينة، يستلزم مواصلة المزيد من الترشيد والتصدي للثقافة والسلوكات المشينة وغير المسؤولة للتعدي على الماء على مستوى كل مجال ترابي.

وباعتبار الموارد البشرية الترابية إحدى المرتكزات الأساسية لنجاح البرامج التنموية، يحث المجلس على التسريع بإعداد استراتيجية وطنية مندمجة لتأهيل الوظيفة العمومية الترابية، تراعي الخصوصيات المجالية والاجتماعية والاقتصادية للجهة، وترتكز على التعاقد المؤسساتي بين الدولة والجهات في مجال تدبير الرأسمال البشري، وتستحضر الاختصاصات المنوطة بالجماعات الترابية في إطار تنزيل الجهوية الموسعة.

كما يوصي المجلس بتعزيز جاذبية الوظيفة الترابية، عبر آليات تحفيزية كفيلة باستقطاب الكفاءات وبضمان استقرارها الوظيفي وتضمين هذه الآليات في نظام أساسي لفئات الأجراء المعنيين.

وتشكل المؤسسات العمومية والمقاولات العمومية ذات الطابع الترابي نموذجا مرجعيا يمكن الاستئناس به لتوسيع قاعدة الكفاءات داخل المنظومة الترابية، حيث تسجل نسب تأطير جد مهمة، ذلك أن فئتي الأطر (les agences régionales, les sociétés de développement local) فئتي الأطر المتوسطة والعليا تمثلان في مجموعها 58% من إجمالي المستخدمين

بهذه المؤسسات، منها 31% ضمن الوظائف العليا للتأطير.

ولبلوغ الأثر المتوخى لبرامج التنمية على أرض الواقع، يؤكد المجلس على أهمية تكريس العمل الجماعي بين مختلف الفاعلين المؤسساتيين - مع الأسف ما زال العمل الفردي (en silo)، وتنفقدو بزاف في القيمة المضافة ديال العمل ديالنا بهاذ الثقافة - من خلال التعاون والتعاضد، وتبادل الخبرات والكفاءات وتوظيفها بشكل أفضل محليا وترابيا، لا سيما بالنسبة للبرامج والمشاريع الاستراتيجية.

علاقة بما يخص التكوين المهني، والذي يعد من العوامل الحاسمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يسجل المجلس أن المحور المتعلق بإحداث مدن المهن والكفاءات في خارطة الطريق لتطوير التكوين المهني الأساسي برسم الفترة 2019-2024، قد استفاد من إطار حكامة محدد، وتم تأمين تمويله من خلال اتفاقية متعددة الأطراف موقعة في شهر فبراير 2020، بغلاف مالي قدره 3.6 مليار درهم، تمت مراجعته خلال سنة 2025 ليصل إلى 5.9 مليار درهم. هذا بالنسبة للمحور المتعلق بإحداث المدن المهن والكفاءات.

في المقابل، فإن المحاور الأخرى لخارطة الطريق على غرار تأهيل وتطوير محور عرض التكوين تطوير عرض التكوين وتحديث الوسائل البيداغوجية، لم تحظ بتدابير خاصة من أجل حصر تمويلها وتتبع تنفيذها.

من حيث الإنجازات، فإن إحداث مدن المهن والكفاءات عرف تأخرا مقارنة بالآجال المتوقعة، إذ وإلى حدود الموسم الدراسي 2024-2025، تم تشغيل 7 مؤسسات من أصل 12 بما يعادل حوالي 74% من الطاقة الاستيعابية المتوقعة، والتي تقدر بـ 34.000 مقعد سنوي.

ويعزى هذا التأخر إلى الصعوبات المرتبطة بتعثر الشركات المكلفة بأشغال البناء، وكذلك تلك الناجمة عن زيادة التكاليف التي هذه الزيادة فاقت 64% مقارنة بالتوقعات الأصلية.

ويستدعي تحقيق الهدف من إحداث مدن المهن والكفاءات، تسريع تفعيل نموذج الحكامة الخاص بشركات تدبيرها، مع إشراك مجالس الجهات والمهنيين .

وبخصوص مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، وباعتباره فاعلا رئيسيا في مجال التكوين، والاستجابة لحاجيات المقاولات في القطاعات الإنتاجية، فالمجلس يحث على إرساء آلية تعاقدية ملائمة تربطه بالدولة على مستوى الأهداف والوسائل والنتائج المتوخاة، عبر مؤشرات ذات أبعاد ترابية وقطاعية.

ويتوخى هذا التعاقد أساسا تأمين تمويل مشاريع خارطة الطريق وضمان تتبعها.

**حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين،**

إن كافة المهمات التي أنجزتها المحاكم المالية في إطار تنفيذ برنامج سنة 2024، والبالغ عددها 181 مهمة رقابة وتقييم، لم تكن لتتم في المستوى المطلوب دون تعبئة الموارد البشرية اللازمة، إذ تتوفر هذه المحاكم على حوالي 800 قاضي وموظف، بنسبة ارتفاع قدرها 28% مقارنة بسنة 2021، 52% منهم على مستوى المجلس، و48% على مستوى المجالس الجهوية الإثني عشر.

ويتميز القضاة البالغ عددهم 410 قاضيا وقاضية بتنوع مؤهلاتهم العلمية، بما يدعم قدرة المجلس على مواكبة الرقابة المتخصصة والتحول الرقمي، ذلك أن 36,5% منهم مهندسون في مجالات متعددة، و30% حاصلون على شهادة جامعية في الاقتصاد والتدبير، و11,5% خريجو المعاهد العليا للتجارة والتسيير، و14% يتوفرون على شهادة في القانون، و8% حاصلون على شهادات أخرى.

ويحرص المجلس على نهج مبدأ الصرامة والاستحقاق في مختلف عمليات التوظيف - والله كما قلت في السنة الفارطة في هذا المنبر، لن يؤم المحاكم المالية إلا من يستحق الولوج لها، نظرا لحساسية العمل بها ونظرا لقيمتها الدستورية - والاستهداف الدقيق للتخصصات ذات القيمة المضافة بالنسبة للمحاكم المالية والمستجيبة للتطورات التي يعرفها تدبير الشأن العمومي في مختلف مستوياته.

مؤخرا عملنا على إجراء مباراة لتوظيف 43 قاضيا (des auditeurs)، من بين 6300 اللي وضعو الملف ديالهم في المنصة الإلكترونية، 3700 اللي لقيناهم تيحققو الشروط عبر ديك الدراسة المستندية. من هاذ 3700 اللي تيتوفر فيهم الشروط، اللي اجتازو فيهم الإمتحانين بجوج وكملوهم 1400، 6300، 3700، 1400 هما اللي اجتازو الكتابي كلو. شحال نجحو؟ نجحو 27 في الكتابي، الشفوي بغينا 43، اخذينا 10 من 27. الاستحقاق، ولكن كاين هناك جانب آخر هو مستوى القدرات، ماشي غير المهارات للتعليم، ما نقولوش التعليم العمومي ونضربو، احنا خريجوه ونفتخر من ذلك، أنا نفسي خريجة التعليم من أول إلى آخر هذا.. كاين إشكالية، وماشي هاذي هي المباراة اللي تنلقاو فيها هاذ المسائل ونقوم بتحليلها واستخراج أشنو هاذ الناس علاش ما تينجحوش؟ تنقلبو أشنو الأسباب؟ ونعملو الدراسة ولا بد ما نوافيكم بها، 10 بغينا 43 اخذينا غير 10.

كما نعمل على تدعيم هذا المسار ببرنامج تكوين متكامل يهدف إلى تأهيل القدرات وتنميتها، بما في ذلك (les Soft Skills) المهارات الناعمة، يمكن تكون عندي المعلومة والقدرة لهذا.. ولكن ما عنديش المهارات الفكرية والتحليلية وما عنديش المهارات الناعمة. من خلال دورات تكوينية مستمرة تركز على الجانب التطبيقي والميداني عبر مركز تنمية، عندنا مركز نفتخر به مركز تنمية القدرات التابع للمجلس، ويستقبل كثيرا من أشقائنا الأفارقة للتكوين والتكوين المستمر، ومن خلال مركز تنمية القدرات التابع للمجلس، أو من خلال تفعيل اتفاقيات التعاون مع اعتماد آليات تخطيط استراتيجي

لنقل المعرفة نعمل بنظام (le mentorat) لنقل المعرفة وضمان استمرارية الخبرات داخل المؤسسة، ولا سيما تكوين الخلف، لأن المسؤولية لا تعني فقط القيام بتحقيق الأهداف أو الأهداف الاستراتيجية، ولكن أيضا بإعداد وتكوين الخلف، الأمر الذي أسهم في تعزيز قاعدة الموارد البشرية نفتخر بها ورفع مستوى دعم وتأطير المهمات الرقابية.

ارتباطا بمجال التعاون الدولي مع الأجهزة العليا للرقابة، يجسد تقلد المجلس الأعلى للحسابات خلال سنتي 2024-2025 لعدة مناصب: الأمين العام للمنظمة الإفريقية للأجهزة العليا للرقابة "الأفروساي"، الأمين العام للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية ذات الاختصاصات القضائية "جوريساي "يجسدان مدى الثقة التي يحظى بها المجلس داخل مجتمع الهيئات العليا للرقابة واعترافا بأدواره القيادية فيها وبالخبرة المغربية. كما يثمن إسهاماته في دعم مسيرة العمل الرقابي وفاعلية آثاره على تحسين تدبير الشأن العام. وقد تم مؤخرا، والحمد لله، خلال شهر دجنبر انتخاب المجلس الأعلى للحسابات نائبا لرئيس المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة "الأرابوساي" للفترة 2025-2028، واعتماد قرار احتضانه للدورة 16 للجمعية العامة "للأرابوساي" وتقلده بذلك رئاسة المنظمة في العهدة الموالية.

**حضرات السيدات والسادة الأكارم،**

استشرافا للمرحلة المقبلة 2027-2031، نحن بصدد بلورة التوجهات الاستراتيجية لهذه المرحلة وتأسيس أهم مرتكزاتها. وإننا نعي جيدا المسؤولية الملقاة على عاتقنا وحجم الانتظارات إزاء المؤسسة، لا سيما في ظل التحولات والتحديات الراهنة، وفي مقدمتها الدينامية التنموية التي تعرفها بلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وسعيا إلى الارتقاء بأعمال المحاكم المالية، فإن المجلس بتنسيق مع الأطراف المعنية، أعد مشروع قانون لإصلاح مدونة المحاكم المالية، يوجد في طور الدراسة على مستوى الأمانة العامة للحكومة، وذلك من أجل ملاءمة المقتضيات الحالية مع التحولات التي عرفها تدبير الشأن العام والاستفادة من الدروس المستخلصة من أكثر من 23 سنة من التطبيق العملي للمدونة الحالية التي دخلت حيز التنفيذ منذ سنة 2003. حقيقة أدخلت عليها عدة تغييرات 2016، 2019، 2021، وجعل المساطر المتبعة من طرف المحاكم المالية أكثر استجابة لمعايير الفعالية والنجاعة ومبادئ المحاكمة العادلة.

وإننا لعاقدون العزم على مواصلة تطوير مناهج اشتغال المحاكم المالية وتطوير وإبراز قيمتها المضافة والعمل على الرفع من آثار أعمالها.

حريصون أيضا على أن تكون مخرجات مختلف أعمالنا آلية تساعد على الإحساس بالأمن القضائي المالي (la cour des comptes n'est pas une arme à qui veut s'en servir, elle est là pour améliorer, pour aider à la prise de décision et surtout pour garantir l'impact des travaux)، الإحساس بالأمن القضائي، وتساهم إلى جانب الأطراف ذات الصلة في الحد من مظاهر وسلوكيات الفساد وحماية المدبرين العموميين أنفسهم بأنفسهم من أنفسهم، أنفسهم بأنفسهم من أنفسهم من جهة، وتساعد من جهة أخرى على اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب، بهدف المساهمة في تجويد الشأن العمومي وتمكين المواطنين من الاستفادة أكثر من الخدمات ومن آثار البرامج والمشاريع.

ومما لا شك فيه أن هذه الأهداف تتوخى أساسا تعزيز ثقة المواطن في مؤسسات الدولة والإسهام المسؤول والفعلي والجاد في مسيرة التنمية التي تعرفها المملكة، تحت القيادة الرشيدة لمولانا صاحب الجلالة، حفظه الله ورعاه.

ومن الطبيعي أيضا أننا جميعا، برلمانا وحكومة وسلطة قضائية ومؤسسات دستورية - وأغتنم هذه الفرصة لشكر القائمين عليها- نتقاسم جميعا هذه الغايات، ونحرص على الانخراط بروح المسؤولية والمواطنة، وفي إطار من التعاون والتنسيق المؤسسي، نحرص على الانخراط في المسار التنموي الشامل والمندمج لبلادنا، والرامي إلى جعل التنمية الاقتصادية تقترن بالنهوض الاجتماعي وتوفير مقومات العيش الكريم لجميع المواطنين وتمكينهم من استشعار الأثر الملموس لتدخلات كافة مؤسسات الدولة في تكامل بين كل المبادرات والإنجازات.

غايتنا في ذلك ما دعا إليه جلالته، نصره الله وأيده، في خطاب العرش لسنة 2025، حيث قال حفظه الله: "**لقد حان الوقت لإحداث نقلة حقيقية في التأهيل الشامل للمجالات الترابية وتدارك الفوارق الاجتماعية المجالية**"، انتهى النطق الملكي السامي.

نسأل الله تعالى في هذا اليوم المبارك من النصف من شعبان، ونحن ونسأله ونحن على مشارف الشهر العظيم شهر رمضان، أهله الله علينا جميعا بالهداية والغفران، نسأله ونترجاه أن يوفقنا جميعا لما فيه خدمة بلدنا بصدق وأمانة، من أجل تحقيق ما يطمح إليه كافة مواطنيه من الرقي والعيش الكريم، تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده.

شكر الله لكم جميعا حسن الإصغاء.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس مجلس النواب:**

شكرا السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات المحترمة.

شكرا للسيدات والسادة البرلمانيين المحترمين.

شكرا لكم جميعا.

نرفع الجلسة الأولى، ونفتتح الجلسة الموالية.

شكرا.